أسعار النفط ما بين آثار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية

«الوطني»: أوبك وحلفاؤها يمددون اتفاقية خفض الإنتاج لمدة تسعة أشهر

■ الوكالة الدولية للطاقة تخفض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2019 بواقع 122 ألف برميل ليصل إلى 160 مليون برميل يومياً

■ ارتفاع أسعار النفط في يونيو إلى 66.6 دولار «خام برنت» و5.65 دولار للبرميل «غرب تكساس الوسيط» إلا أن ضعف الثقة حيال النمو العالمي لا يزال قائماً

أسعار النفط الخام

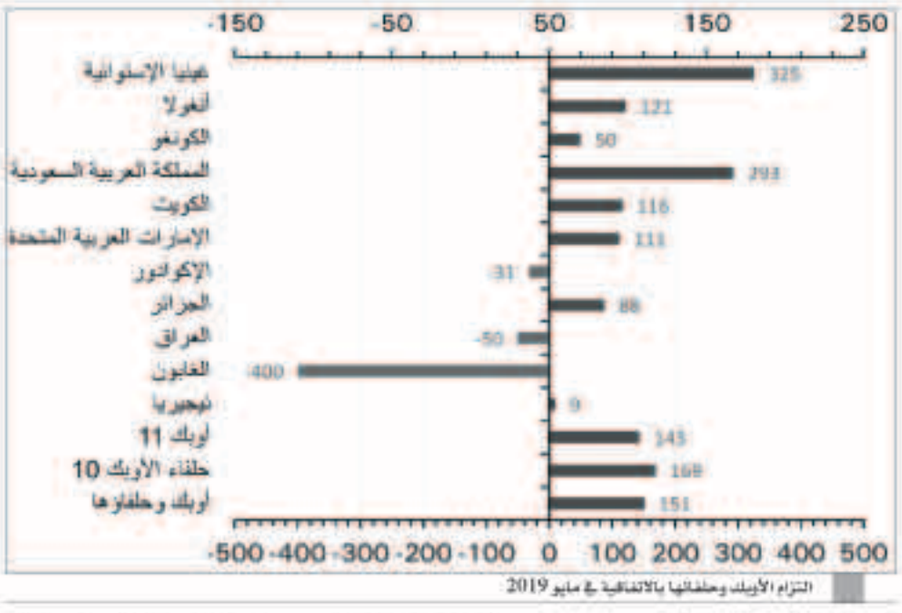

التزام الأوبك وحلفائها باتفاقية في مايو 2019

فيما يتعلق بالهجوم على ناقلات النفط قبالة مضيق هرمز وتخفيف حدة المخاوف التجارية العالمية مع قرار الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والصيني شي جين بينغ استئناف المفاوضات التجارية. كما ادت عوامل اخرى لتضمنت إسقاط إيران لطائرة أمريكية بدون طيار وما تبع ذلك من عدول أمريكا عن هجوم كان وشيكا على إيران ثم فرضها عقوبات على المرشد الأعلى علي خامنئي، مما ساهم في زيادة علاوة المخاطر الجيوسياسية لأسعار لنفط.

ومع بداية شهر يوليو، يبدو ان معنويات السوق قد ضعفت في وقت كان من المتوقع أن تتجه فيه إلى التحسن. ففي الوقت الذي كانت الأسعار مدعومة بالفعل بسبب التراجع الذي طال انتظاره لسحب مصافي التكرير الأمريكية للمخزون قبل موسم القيادة الصيفي ، فإن رد الفعل على قرار الأوبك وحلفائها في 1-2 يوليو بتمديد اتفاقية خفض الإنتاج لمدة تسعة اشهر إضافية حتى مارس 2020 كان فاترا في البداية قبل ان يتحول إلى اتجاه سلبي. حيث تراجع سعر خام برنت في اليوم التالي بنسبة 4 في المئة ليصل إلى 62.4 دولارا للبرميل فيما يعزى على الأرجح إلى مزيج من العوامل من ضمنها استمرار ارتفاع المخزونات العالمية «16.3 مليون برميل اعلى من متوسط 5 سنوات في ابريل وفقا للوكالة الدولية للطاقة -الرسم البياني رقم 2»، ونمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي بمستويات تاريخية، وضعف نمو الاقتصاد العالمي. وكانت تلك هي نفس الأسباب التي أثرت على قرار الأوبك وحلفائها الخاص بتمديد اتفاقية خفض الانتاج.

من جهة اخرى، فانه في حين كان تراجع مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة باكثر من المتوقع «12.8- مليون برميل» بما يشير إلى قوة الطلب المحلي، كشفت البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ايضا عن زيادة ملحوظة منذ بداية العام الحالي في صادرات الخام الأمريكية بنسبة 69 في المئة حيث وصلت إلى مستوى قياسي قدره 3.7 مليون برميل يوميا. لذلك يبدو أن النفط الصخري الأمريكي يشكل تحديا امام هيمنة الأوبك وحلفائها التقليديين على السوق مع استمرار هؤلاء المنتجين في خفض الإنتاج، وهو ما أعربت عنه روسيا ودول اخرى في كثير من الأحيان.

ضعف البيانات يؤدي إلى تراجع نمو الطلب على النفط

تزايدت المخاوف بشان مسار الاقتصاد العالمي فيما يعزى جزئيا لضعف بيانات الاقتصاد العالمي واستمرار النزاع التجاري الأمريكي الصيني. كما خفضت الوكالة الدولية للطاقة في يونيو، للشهر الثاني على التوالي، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط. وتتوقع أن ينخفض الطلب الى 1.2 مليون برميل سنويا ، أي اقل بواقع 100 الف برميل يوميا مقارنة بتوقعات مايو. وتشير الوكالة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في إشارة إلى خفض التوقعات الاقتصادية العالمية إلى 3.2 في المئة للعام 2019 والتي لعبت التوترات التجارية دورا هاما في خفض تلك التوقعات.

كما كان تباطؤ الانشطة البتروكيماوية والطقس الأكثر دفئا في نصف الكرة الشمالي ايضا من ضمن العوامل المساهمة. وعلى الرغم من ذلك، فمن المقرر أن يرتفع نمو الطلب على النفط إلى 1.4 مليون برميل يوميا في العام 2020. وسوف يقابل ذلك جزئيا نمو قوي في الإمدادات من خارج منظمة الأوبك، والذي تتوقع الوكالة الدولية للطاقة تسارع وتيرته من 1.9 مليون برميل يوميا في العام 2019 إلى 2.2 مليون برميل يوميا في العام 2020.

وبالنسبة للعام الحالي، فانه حتى في ظل ضعف الطلب على النفط، إلا أن هناك فرصة جيدة لتراجع معدل نمو العرض مقابل نمو الطلب في ظل تمديد الأوبك وحلفائها لاتفاقية خفض الإنتاج، وهو الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى توازن السوق إلى حد كبير، مع توافر مخزون هامشي يقارب المتوسطات المعهودة خلال العام، وفقا لحساباتنا.

إمدادات أوبك تتراجع إلى أدنى مستوى في خمسة أعوام

أما على صعيد الأوبك، فقد التزمت بتقليص الإنتاج في محاولة للقضاء على وفرة المعروض النفطي. ووفقا لمصادر الأوبك الثانوية، تراجع إجمالي الإنتاج إلى 29.9 مليون برميل يوميا في مايو، فيما يعد أدنى مستوياتها منذ العام 2014 على خلفية التراجع المستمر في إنتاج كل من السعودية وفنزويلا وإيران، حيث تواصل المملكة تقليص أكبر قدر ممكن من الإنتاج ضمن الدول الاحدى عشر الاعضاء بمنظمة الأوبك، والتي خفضت إنتاجها للشهر السادس على التوالي في مايو، إلى مستوى بلغ 9.69 مليون برميل يوميا، أي بتخفيض قدره 621 الف برميل يوميا مقارنة بالحصص المقررة «محققة بذلك نسبة التزام بلغت 293 في المئة».

أما من جهة الدول الأخرى الأعضاء بمنظمة الأوبك، تواصل الكويت والإمارات الاحتفاظ بنسبة التزام بلغت 116 في المئة و111 في المئة على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، لم تنجح العراق بعد في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحصص الانتاج، بل في واقع الأمر زادت إنتاجها في الأشهر الأخيرة. وفي ذات الوقت، يستمر إنتاج إيران وفنزويلا في التراجع على خلفية تاثير العقوبات الأمريكية او سوء الإدارة الاقتصادية.

وبلغ إجمالي التزام الأوبك وحلفائها 151 في المئة مقارنة بالتزام الدول الاحدى عشر الأعضاء بمنظمة الأوبك بنسبة 143 في المئة في مايو. وتمكنت روسيا، اكبر منتجي النفط من خارج منظمة الأوبك، اخيرا من الوصول إلى هدفها في تقليص الانتاج خلال الشهر والانضمام إلى المكسيك وكازاخستان كاكبر الدول الممتثلة بخفض حصص الانتاج. ويعزى تراجع إنتاج روسيا ايضا «معدل التزام 132 في المئة في شهر مايو» إلى تلوث خط انابيب دروزبا، ليبلغ إنتاجها 11.4 مليون برميل يوميا.

وقد تساهم موافقة الأوبك وحلفائها على تمديد اتفاقية خفض الانتاج حتى مارس 2020 في تحديد حد أدنى للسعر. وكما شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية فإن السياق الجيوسياسي بإمكانه الرفع من المخاطر التي تدعم أسعار النفط. أما على صعيد الأفاق المستقبلية، يبدو أن تباطؤ الاقتصاد العالمي والنفط الصخري الامريكي سوف يستحوذان مرة أخرى على اهتمام الأسواق.

«دبي للسلع» يتيح ممارسة الأعمال برخصة مزدوجة

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع كل من مركز دبي للسلع المتعددة واقتصادية دبي اتفاقية استراتيجية للتعاون في مجال ترخيص الشركات المسجلة فيه بحيث يمكنها العمل داخل وخارج المنطقة الحرة التابعة للمركز.

وتتيح مذكرة التفاهم إصدار رخصة مزدوجة للشركات المسجلة في المنطقة الحرة لمركز دبي للسلع المتعددة، مما يمكنها من توسيع أعمالها إلى خارج المنطقة الحرة لتشمل المناطق الخاضعة لاختصاص الدائرة داخل دبي.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الخطوة في في تحفيز وتحسين وتشجيع التجارة والاستثمار والاقتصاد في إمارة دبي.

وستساعد مذكرة التفاهم في إصدار رخصة مزدوجة للشركات المسجلة في المنطقة الحرة لمركز دبي للسلع المتعددة مما يمكنها من توسيع أعمالها إلى خارج المنطقة الحرة لتشمل المناطق الخاضعة لاختصاص الدائرة داخل دبي.

ووفقا للعقد المبرم أيضا، يلتزم الطرفان بتبادل المعلومات حول الشركات والمؤسسات المسجلة لديهما والراغبة بتوسيع نطاق أنشطتها.

وتعليقا على هذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي الأول لمركز دبي للسلع المتعددة أحمد بن سليم «من خلال توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجية مع دائرة التنمية الاقتصادية؛ فإننا نتطلع إلى تحفيز وتسهيل حركة التجارة في دبي وإتاحة المرونة اللازمة للشركات التي تتطلع إلى مزاولة انشطتها في بيئة تنافسية».

وصرح علي إبراهيم، نائب مدير عام اقتصادية دبي: «تساهم هذه الشراكة في رفع ثقة المستثمرين في دبي، كما يساهم ذلك في منح صلاحية اكبر لرجال الأعمال لمزاولة أنشطتهم التجارية بأريحية في سوق المحلي، مما يحفز ذلك بدوره من تدفق الاستثمارات الأجنبية للإمارة».

«النفط» العراقية توقع مذكرة لاستثمار الغاز بـ5 حقول مع «هانيول» الأمريكية

وقعت وزارة النفط العراقية، أمس الأربعاء، مذكرة تفاهم لاستثمار غاز ارطاوي بين شركة غاز الجنوب وشركة هانيول الأمريكية.

وقالت الوزارة في بيان لها، إنه بموجب المذكرة سيتم استثمار 300 مليون قدم مكعب قياسي باليوم في المرحلة الأولى للمشروع، من خلال الاستثمار في 5 حقول نفطية.

وأكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط، اهتمام الحكومة والوزارة باستثمار الغاز المصاحب للعمليات النفطية من خلال المشاريع الواعدة، وبما يعزز من الإنتاج الوطني لهذه الثروة ويقلل حرق الغاز حفاظا على البيئة.

وأضاف الوزير ثامر عباس الغضبان، أن الوزارة ومن خلال خططها الرامية لاستثمار الغاز من حقول عديدة فإنها اليوم تحقق خطوة مهمة في هذا الإطار لتعزيز الإنتاج الوطني من هذه الثروة، وتوفير كميات جيدة من الغاز الجاف لرفد محطات الطاقة الكهربائية والغاز السائل والمكثفات لأغراض الاستخدام الداخلي والتصدير.

من جانبه، قال السفير الأمريكي في بغداد، مالو تولر، أن الشركات الأمريكية ومنها شركة هانيول تعمل بجد على المشاركة في تطوير استثمارات جديدة بعيدة المدى، ومنها مشروع استثمار غاز ارطاوي الذي يهدف إلى تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال زيادة القدرات المحلية لإنتاج الطاقة في العراق بأحدث التكنلوجيا المتطورة، فضلاً عن توفيره آلاف فرص العمل والتقليل من التلوث البيئي.

وقال مدير عام شركة غاز الجنوب، أن هذا المشروع يعد من المشاريع المهمة لاستثمار الغاز في عموم البلاد وفي محافظة البصرة بشكل خاص.

وأضاف حيان عبد الزهرة، أن المشروع يهدف إلى استثمار الغاز بطاقة تصل إلى 300 مليون قدم مكعب قياسي باليوم، وصولاً إلى 600 مليون قدم مكعب قياسي باليوم في المرحلة الثانية للمشروع بما يعزز الإنتاج الوطني من الغاز.

السعودية: «أركيرودون» تشيد البنية التحتية البحرية بمشروع البحر الأحمر

جانب من توقيع العقد

وقعت شركة البحر الأحمر للتطوير بالمملكة العربية السعودية، أمس الأربعاء، عقدا مع شركة «أركيرودون» الرائدة في مشاريع البنى التحتية البحرية؛ لإنشاء البنية التحتية الأساسية لمشروع البحر الأحمر الذي تبلغ مساحته 28 الف كيلومترا مربعا.

وقالت «البحر الأحمر»، في بيان لها اليوم، إنه سيتم تشييد جسر بطول 3.3 كم بحسب العقد الذي فازت به «أركيرودون»، وسيصل البر الرئيس بالجزيرة الأم في المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر.

وأضافت الشركة، أن المناقصة تتضمن بناء رصيفين ساحليين، و4 ارصفة جزرية مختلفة، مبينة أنه من المتوقع إنجاز هذه الأعمال بحلول نوفمبر 2019.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة البحر الأحمر للتطوير، إن هذه الإتفاقية تشكل نقطة تحول بالنسبة للشركة؛ كونها اول عقد بناء رئيس في مشروع البحر الأحمر وبداية عمليات التطوير الشاملة للموقع.

وأضاف جون باغانو، «اختارت الشركة التعاون مع (أركيرودون) لثقتها بقدرتهم على التعامل مع التحديات التي ينطوي عليها هذا المشروع، والتزامهم بمبادئ الإستدامة الصارمة التي ننتهجها عبر جميع مراحل عملية الشراء».

وبحسب البيان، سيحتوي الجسر على «معبرين مرتفعين» يرتبطان مع بضعهما بدعامة مقوسة، وتم إضافتهما كنتيجة لعمليات التخطيط المكاني البحري التي سبقت الإعلان عن المخطط العام للمشروع.

وستضم الجزيرة الأم 9 فنادق فاخرة من اصل 14 فندقا سيتم تشييدها خلال المرحلة الأولى من المشروع، بالإضافة إلى وحدات بيع بالتجزئة والترفيه في المنطقة الساحلية.

وأشارت شركة البحر الأحمر، إلى أنه عوضاً عن استخدام أقصر طريق إلى الجزيرة، سيتم الاعتماد على الكتل الأرضية التي تم التخطيط لها بهدف حماية الشعاب المرجانية النادرة، والنظام البيئي المحيط بمنطقة الجسر.

وأفادت، إلى أنه سيتم بناء الجسر المؤقت في وقت لاحق ليكون معبرا دائما إلى الجزيرة الأم، وذلك بهدف الحد من تأثير عمليات البناء على البيئة المحيطة.

وقالت الشركة، إنه لضمان مساهمة الشركات المحلية في المشروع، سيتم الحصول على الصخور اللازمة لبناء الموقع من 10 مقالع أحجار محلية، وهو رقم مرشح للارتفاع مع تقدم سير العمل، حيث تم بالفعل تأمين الدفعة الأولى من الصخور في موقع المشروع لتمكين انطلاق أعمال البناء باكرا.

وأكدت، أن الشركات المحلية ستنخرط ايضاً في مجالات عدّة من المشروع، بما في ذلك تأمين الموارد مثل الخرسانة الجاهزة، والوقود، والعوارض الصندوقية الفولاذية، وهياكل الدعم المقاطعة، بالإضافة إلى توريد القدرات البشرية العاملة وغيرها من خدمات الدعم الأخرى التي يستلزمها موقع المشروع.

ويعد إنشاء البنية التحتية البحرية عنصرا أساسيا في الأعمال التأسيسية التي تسبق المرحلة الأولى والتي تسير وفق الجدول الزمني المحدد للتكتمل مع نهاية عام 2020.

وستشمل المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر على بناء 14 فندقا فاخرا تضم أكثر من 3 آلاف غرفة سيتم تشييدها على 5 جزر، بالإضافة إلى منتجعين في المنطقة الجبلية والصحراوية.

وتابع جون باغانو: «أحد أبرز الأهداف الرئيسة لمشروع البحر الأحمر هو توفير الوظائف للمواطنين، سواء أثناء عملية تطوير الوجهة أو عملها».

وأكد، أن مشاركة الشركات المحلية تعد أحد الاعتبارات الأساسية في تعاون الشركة مع المقاولين الدوليين، بما يضمن حماية وتوفير فرص العمل المحلية، وتسهيل عملية نقل المعرفة، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للكوادر السعودية».

وقال كبير مسؤولي تسليم المشاريع في شركة البحر الأحمر للتطوير، إن الشركة ستتمكن من استخدام الجسر المؤقت لنقل المواد والقدرات البشرية العاملة إلى الجزيرة الأم بحلول شهر ديسمبر 2019، وسيربط بالبر بحلول يونيو 2020.

وأضاف إيان ويليامسون، أن البدء بأعمال تطوير البنية التحتية باكرا سيدعم نجاح تسليم مشروع البحر الأحمر، وسيشكل أرضية متينة تضمن نقل القدرات البشرية العاملة، والمواد، والمعدات بشكل سلس وفعال إلى وجهة المشروع، هذا بالإضافة إلى أنه سيسهم في الحد من الأثر البيئي خلال عمليات التطوير الجارية في الموقع.

صندوق النقد الدولي يخفض تقديرات النمو الاقتصادي لروسيا خلال 2019

خفض صندوق النقد الدولي تقديرات النمو الاقتصادي لروسيا خلال العام الجاري، وذلك مع تراجع أسعار النفط وارتفاع الضرائب.

وقال الصندوق في تقرير صادر اليوم الأربعاء أن الناتج الإجمالي المحلي في روسيا سيرتفع بنحو 1.2 بالمائة في العام الجاري، مقابل التوقعات السابقة عند 1.4 بالمائة.

وفي 2018 كان اقتصاد روسيا سجل نموا بنسبة 2.3 بالمائة.

ويتوقع الصندوق أن تُسجل روسيا نمواً اقتصادياً في العام المقبل عند مستوى 1.9 بالمائة، حيث ترى أن النمو قد يتم تعزيزه بالإنفاق العام على البنية التحتية، ولكن على المدى الأطول يتوقع الصندوق أن يستقر معدل النمو عند مستوى 1.8 بالمائة مع غياب الإصلاحات الهيكلية الأعمق.

وذكر التقرير أن الاقتصاد الروسي مستمر في إظهار نمو معتدل وفقا لسياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، «ولكن يأتي ذلك مع قيود هيكلية وتأثيرات العقوبات الأمريكية والأوروبية».

ويرى الصندوق أن معدل التضخم الذي ارتفع في النصف الثاني من العام الماضي من المتوقع له أن يتراجع مجددا ويصل إلى 4 بالمائة بحلول بداية 2020.

ويطالب الصندوق روسيا بتسريع النمو المحتمل وتحديد مواطن الضعف المؤسسية وقضايا الحوكمة وتعزيز القطاع المالي والاستثمار والإنتاجية.

وبحلول الساعة 9:50 صباحا بتوقيت جرينتش انخفض الروبل الروسي أمام الدولار بنحو 0.2 بالمائة إلى 62.8713 روبل.